تحت المجهر

مؤتمر الغرف التجارية أمام مسؤولياته

تعرو امام مؤتمر اتحاد الغرف التجارية العربية المنعقد في مدينة جدة اكثر من قضية تتعلق بالاوضاع الاقتصادية في العالم العربي.

واذا ما استندنا الى تصريحات المسؤولين عن اتحاد الغرف التجارية في الضفة الغربية فان الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة ستكون لدى القضايا المطروحة على جدول اعمال المؤتمر.

وقد لفت وفد الغرف التجارية، في بلادنا على عاتقه مهمة طرح هذه المسألة امام المؤتمر، وتقديد المصادر المطّلعة ان الوفد حمل معه دراسة أولية عن الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة قام بها بعض المختصين.

ان بحث هذه الدراسة في المؤتمر والخروج بقرارات عملية بشأنها سيكون لهذه العلامات المؤشرة على ان في نية المؤتمرين القيام بواجبهم في دعم اقتصاد المناطق المحتلة وتقديم المساعدات المالية الهادفة الى اقتصادنا باسباب الاستمرارية ومقدماتها.

ان شعبنا في المناطق المحتلة سيقيم نتائج هذا المؤتمر بقدر مساهمته الفعلية في تخفيف الضائقة الاقتصادية التي تمسك بخناقه. كما ان اقتصار المؤتمرين على ترديد عبارات التحية والاعتزاز بمواطنينا في المناطق المحتلة لن يكون سوى تكرار لاسطوانة بدأت "تستثقل دمها" الانفس الرازحة تحت نير الاحتلال.

ابو فجر

تكاليف الصحة في ظل الرأسمالية

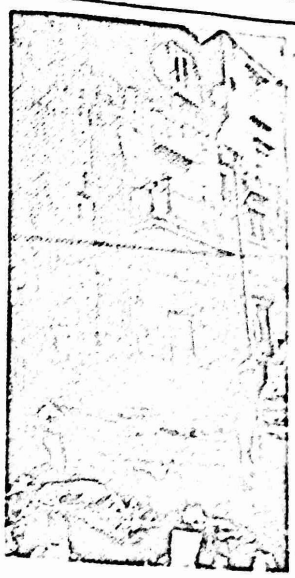

الدول الراسمالية تشهد زيادة مضطردة في نسبة المصاريف التي يتحملها المواطن العادي على العناية الطبية. وقد يتصور القارىء للوهلة الاولى ان في هذا دليلا على تحسين الاوضاع الصحية للمواطنين. ولكن الاحصائيات تبين ان زيادة المصاريف هذه انما تكون على حساب احتياجات الانسان العادي من مأكل ومشرب وملبس وثقافة ..... الخ.

وهذا ليس غريبا فان سيطرة القطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية في البلدان الراسمالية تؤثر تأثيرا مدمرا على مستوى معيشة الشغيلة.

ففي الولايات المتحدة ازدادت تكاليف الخدمات الطبية بالنسبة للمواطنين العاديين من (٢٥٫٩٠٠) مليون دولار في عام ١٩٦٠ الى (١٦٫٠٠٠) مليونا في عام ٧٧. وبكلمة اخرى، ازدادت التكاليف ستة اضعاف، وهي تعادل الان ٧٠٠ دولار للشخص الواحد.

ولكن ذلك لا يعني مطلقا ان العناية بصحة مواطني اميركا قد تحسنت، بل ان رسوم العلاج او الرعاية الصحية ازدادت زيادة حادة. وفيما يلي بعض الحقائق الملموسة: كانت عملية ازالة كيس للغدة الصفراء تكلف المواطن الاميركي عام ٥٥ (٣٦١) دولارا، واصبحت تكلفة عام ١٩٦٠ (٦٦٠) دولارا، وفي عام (١٩٧٣) (١٣٩٧) دورلا وفي عام ٧٧ (٢٣٠٨) دولارات. كما ازدادت رسوم الاقامة في المستشفى منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٧ عشرة اضعاف، وبلغت في الاونة الاخيرة ١٥٨ دولارا في اليوم الواحد. وتكلفت الكشفية الاعتيادية للطبيب من ١٢٥ الى ١٥٠ دولارا.

وفي اليابان تتصاعد باستمرار رسوم الخدمات الطبية.

ففي عام ١٩٧٤ ارتفعت رسوم العلاج في المستوصفات والمستشفيات بنسبة ١٩ بالمئة. وازدادت اجور المراجعة الثانية للطبب الجراح وطبيب العيون ثلاثة اضعاف، ومراجعة الطبيب "لفارج ساعات الدوام" عشرة اضعاف. وفي عام ١٩٧٦ ارتفعت رسوم الخدمات الطبية بنسبة ١٠ بالمئة. وارتفعت اسعار الدواء بصورة كبيرة كذلك.

وفي فرنسا ايضا يقتني الاطباء على حساب المرضى.

فالعلاج في قسم الجراحة الحكومي يكلف يوميا ٦٩٥ فرنكا مع اضافة ١٠ بالمئة كاجور للطبيب والفحوص للخبرة والعمليات الجراحية. وتكاليف الاقامة ليوم واحد في المستشفيات الخاصة هي ٨٦٩ فرنكا يضاف اليها ١٠ بالمئة لقاء خدمات مختلفة. ولتوضيح الصورة نذكر ان الحد الادنى الرسمي للاجور الشهرية لمئات الالف الشغيلة الفرنسيين بلغ في عام ١٩٧٧ ما يساوي ٢٢٠٠ فرنك.

ان لهذي المؤشرات الهامة التي تشهد على هجوم الراسمال على صحة الشغيلة هي المعطيات حول الاصابات اثناء العمل. وكما هو معلوم فان هدف سياسة ارباب العمل هو زيادة شدة العمل وتخفيض النفقات المخصصة لتحسين الظروف الصحية في الصناعة والوقاية من حوادث العمل.

وان تسريع وتيرة العمل والارهاق الجسدي والنفسي، وتقسيم عملية الانتاج الى الحد الادنى الذي يصبح فيه الانسان مجرد جزء من الالة، ان كل ذلك بصورة مجتمعة يؤدي في الواقع الى زيادة عدد اصابات العمل في البلدان الراسمالية وتفيد احصائيات منظمة العمل الدولية ان ١٠٠ الف اصابة مميتة تحدث سنويا في الصناعة في العالم الراسمالي.

هذا المنظر لا يقع في احدى بلدان العالم الثالث المتخلف وانما يقع في وسط اوروبا في ايطاليا.

في عام ١٩٧٧ ما يساوي ٢٢٠٠ مرتك.

ان لهذي المؤشرات الهامة التي تشهد على هجوم الراسمال على صحة الشغيلة هي المعطيات حول الاصابات اثناء العمل. وكما هو معلوم فان هدف سياسة ارباب العمل هو زيادة شدة العمل وتخفيض النفقات المخصصة لتحسين الظروف الصحية في الصناعة والوقاية من حوادث العمل.

وان تسريع وتيرة العمل والارهاق الجسدي والنفسي، وتقسيم عملية الانتاج الى الحد الادنى الذي يصبح فيه الانسان مجرد جزء من الالة، ان كل ذلك بصورة مجتمعة يؤدي في الواقع الى زيادة عدد اصابات العمل في البلدان الراسمالية وتفيد احصائيات منظمة العمل الدولية ان ١٠٠ الف اصابة مميتة تحدث سنويا في الصناعة في العالم الراسمالي.

المساكن الشعبية للأغنياء فقط

نشرت مجلة "العربي" في عددها الاخير التالي عن مصر نورده كما

تقرر تغيير اسم التعمير والمساكن الشعبية الى شركة التعمير والوزارية وذلك بعد ان قامت مجموعة عمارات فخمة الحجاز بمصر الجديدة بعد الامن الصناعي... لبعض المسؤولين والوزراء.

الدور شقة واحدة تتكون ٦ حجرات... وتملك ٥٥ الفدان تؤجر بخلو ١٥ الف جنيه!!

نفس شركة والمساكن الوزارية قامت عمارة فخمة من الفوق لوكس" من ٢٠ طابقا بميدان الجلاء... وباعوا الشقة ١٠ جنيه بالتقسيط. لعدد الصابقين اشترى دورا مكونا شقق.

صندوق النقد الدولي: شروطه لترويض المشاكسين

تكرر مؤخرا ذكر صندوق النقد الدولي ودوره في العلاقات النقدية سواء في العالم الراسمالي او الدول النامية. وقد وردتنا استفسارات عديدة عن هذا الصندوق وتاريخه وشروطه واساليب عمله.

وبهذه المناسبة نقدم التحليل الاقتصادي عن صندوق النقد الدولي وحقيقته!

يسعى صندوق النقد الدولي جاهدا منذ فترة لتبرير اغراض نشاطاته، وقد توالت التصريحات الرسمية والمقابلات مؤكدة بشتى الطرق ان الهدف الوحيد للصندوق هو تقديم العون للبلدان التي تجد نفسها في وضع صعب.

وردا على اسئلة وجهتها مجلة - المصور - المصرية زعم شاليان مدير قسم الشرق الاوسط لصندوق النقد الدولي، ان المفاوضات حول منح قرض جديد لمصر بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لا تنطوي على اية قيود بالنسبة للبلاد. وقال ان الصندوق لا يضع شروطا على الدول التي يقدم لها قروضه وانه يعرض مشورته ورغباته لا اكثر.

ومن الصعب حتى الان تحديد نوع - المشورة - والرغبات - التي يريد الصندوق تقديمها هذه المرة. فان القرض الاول الذي منح الى مصر في بداية العام الماضي صاحبته مطالبة الصندوق بان تقدم مصر على اجراء تخفيض كبير فيما تخصصه من مبالغ لدعم السلع الاستهلاكية، بما فيها مواد غذائية اساسية. وكان تنفيذ الحكومة المصرية للاجراءات التي وضعها الصندوق قد اثار سخط وغضب جماهير الفقراء في القاهرة واندلعت انتفاضة شعبية عارمة.

ان الصندوق الذي تأسس في بريتون عام ١٩٤٤ اراد له مؤسسوه ان يسيطر على نظام نسب تبادل العملات الاجنبية بالاستناد الى الدولار كاساس، وهو منذ عقدين من السنين يمنح القروض للبلدان النامية ويوصيها في الوقت نفسه باتخاذ اجراءات معينة لتحسين موازين مدفوعاتها. وكان هذا يحدث بعض الاحيان عندما كانت ما تزال هنالك حاجة لمساعدة حكومات ظلت بعد انهيار النظام الاستعماري تسير في فلك السياسة الغربية. وفي عام ١٩٧٣ عندما تعاظمت الديون غير المدفوعة بذمة بلدان تعاني ميزانياتها من العجز، لتبلغ عشرات المليارات من الدولارات، بدأ الصندوق بالتقدم او بدأ دفعه ليحتل موقعا متقدما في السياسة النقدية العالمية وبالتالي في السياسة الاقتصادية ايضا. وان راسماله الذي يتالف من مساهمات الدول الاعضاء بالعملة الوطنية والذهب يبلغ ٣٤ مليار دولار، وتمنح القروض الان الى البلدان النامية والصناعية معا وبشروط قاسية جدا.

وقبل ان يوافق الصندوق على منح معونة مالية لاحد اعضائه يقوم خبراؤه بتدقيق كامل السياسة النقدية والمالية والاقتصادية للبلد المعني. وتضطر حكومات العديد من البلدان الى القبول بمطالب قاسية وحتى تعسفية يضعها الصندوق.

ان الاضطرابات الاقتصادية تزيد من تفاقمها حدة الازمة النقدية، وانخفاض الانتاج بنسبة كبيرة والتضخم المستديم وارتفاع البطالة، غالبا ما تخلق الحاجة الى قروض كبيرة. فان الديون غير المدفوعة في العالم الراسمالي قد تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار، يعود قسم كبير منها الى البلدان النامية. وفي الوضع الذي غالبا ما يكون دراماتيكيا عند اقتراب موعد الدفع وفق الحسابات الدولية فان العديد من البلدان تلجأ الى الصندوق طلبا للمساعدة. وفي مثل هذه الظروف يصبح من المحتمل مطالبة الزبون بالسماح لنفسه بالخضوع الى - فحص طبي - ونتائج "الفحص" سواء كان على البلدان الصناعية ام النامية تفتهي عادة الى وصفة بسيطة هي: تجميد اجور ورواتب الاكثرية. المساحقة وتخفيض النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية تخفيضا جادا وباختصار "شد الاحزمة على البطون".

ان جميع عمليات الصندوق يديرها مجلس ادارة من عشرين عضوا يتم تعيينهم حسب مساهمات الدول الاعضاء وتحتسب حصة كل عضو بمعادلة معقدة ان لم نقل شائكة.

وبموجب الحصص الحالية فان الولايات المتحدة تمتلك اكثر من ٢١ بالمئة من الاصوات وتمتلك مجموعة من عشرة بلدان راسمالية متطورة ٦٤ بالمئة منها. ومن هنا ليس من الصعب ان يفترض المرء ان هذه البلدان لا تحركها، في اتخاذ قراراتها المصالح الاقتصادية فحسب ولكن المصالح السياسية ايضا. فان ممثلي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، اكدوا بصراحة اكثر من مرة انهم يضعون قيودا سياسية معينة على منح القروض الى عدد من البلدان. ومن جهة اخرى لا يترددون عن منح القروض الى انظمة دكتاتورية تزداد اتساعا تفاقما.

وبالمناسبة فان حقائق مثل هذه، تبرر - نكران الذات - الذي يتحلى به الصندوق ويعرض

الاعتبارات الاقتصادية وهدفا

لقد شهدت الاقتصادية الدولية في الاخيرة عملية اصطفاف جديد القوى حيث فقدت الولايات موقعها المهيمن فيما تعزز كبيرة موقع اليابان والغربية. وبالاعتماد على البلدان باعتبارها شركاء، تقوم الامبريالية الامريكية بجديدة لاجبار البلدان والغرب ككل على القبول الخاص للتطور بما يكفل اعلى ومزيدا من للاحتكارات متعددة الجنسيات اهدافها محاصرة عدد من السياسية والاجتماعية.

وصندوق النقد الدولي جزءا لا يتجزأ من الصورة وان واشنطن التي يوجد فيها الصندوق تسعى الى استغلاله في خدمة مصالحها بالذات، مدراء الصندوق قد تدارسوا ما يعتبره البعض مشاريع لزيادة موجودات الصندوق بعشرة مليارات دولار واعلنوا انهم يريدون القيام لزيادة المساعدات للدول ولكن مالم يرد ذكره بهذه النية الخفية التي يبيتها اعضاء الصندوق لتحويله وكالة مركزية عالمية تسيطر عمليات البنوك المركزية

ان ما يريده هذا النقدي ليس السيطرة على السير عمل احد المنعطفات بل شراء السواق ايضا.